## المحور الثاني: الدراسة المقارنة للأحزاب السياسية.

تعد الأحزاب السياسية أحد أهم نتائج ذيوع مبدأ السيادة الشعبية، والممارسة الديموقراطية،[1] و يقسم "ماكس فيبرM.Weber" مسار الأحزاب السياسية، إلى عدة مراحل بدءا بالزمر، فالأرستقراطية، ثم جماعات النبلاء الصغيرة، ثم الديموقراطية النيابية.

لقد ولدت وتطورت الأحزاب السياسية كمؤسسة أساسية في الأنظمة الليبرالية حسب دراسات "موريس دوفرجيه M.Duverger"، بصفة عفوية غير مخطط لها، بحيث تطورت مع الانتخابات والتمثيل، ظهرت في البداية على شكل لجان انتخابية، مكلفة برعاية الحملة الانتخابية، وجمع الأموال الضرورية لذلك.[2]

وفي السياق ذاته يذهب "برتراند بادي Bertrand Badie" من جهته، إلى أن الدولة لعبت دورا محوريا في تحويل عملية الاحتجاج إلى مطالب، كذلك أشار "أغولهونAgulhon"، إلى أن الأحزاب السياسية كانت نتاجا لمساعي السلطة المركزية في تشجيع وتعزيز مأسسة قنوات التمثيل، وترجع النشأة الأولى للأحزاب السياسية، حسب العلامة الفرنسي "موريس دوفرجيه"، في مؤلفه عن الأحزاب السياسية إلى سنة1850،[3] وطوال هذا المسار يمكن التفريق بين نمطين من أنماط النشأة للأحزاب السياسية هي: أحزاب ذات نشأة داخلية، ظهرت من خلال البرلمانات، وأحزاب ذات نشأة خارجية، نشأت خارج إطار المجالس النيابية أو البرلمانات، وهي ليست مرتبطة بالعمليات الانتخابية ارتباطا مباشرا.

لقد طرح الفكر السياسي تعاريف عدة لمفهوم الحزب السياسي،[4] من ذلك مثلا تعريف "لابالومباراLabalombara وفينر Wiener" اللذان يعرفان الحزب السياسي، بمجموعة نقاط أو ثوابت لخصاها في:

1- تنظيم دائم.

2- تنظيم محلي، وطيد بشكل جيد، و ظاهري.

---

[1] - على يوسف الشكري، **النظم السياسية المقارنة** (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2003)، ص.173.

[2] - مورس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد ( لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص.70.

[3]- M.Duverger, **Les partis politiques** (Paris: Armand colin, 1981), p.23.

[4] - علي يوسف الشكري، **المرجع السابق**، ص.176.

3- إرادة واعية لقادة التنظيم، لأخذ السلطة وممارستها.

4- الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات.[5]

إن الملاحظ من استعراض أغلب التعاريف التي طرحها الفكر السياسي للحزب، وحتى السبعينيات من القرن الماضي، أنها تلتقي في عنصر السعي إلى السلطة،[6] مع ذلك عرفت الأنساق السياسية الحديثة نمطا جديدا من الأحزاب السياسية المعارضة، التي لا تضع هدف بلوغ السلطة في مقدمة أجندتها السياسية، والوضع يتعلق تحديدا بأحزاب البيئة، التي ظهرت في أوربا الغربية لمقاومة التلوث البيئي، وأبرزها حزب الخضر في ألمانيا الاتحادية، وبريطانيا، ومصر.[7]

إن أهمية الأحزاب السياسية كبنية فرعية في الأنساق السياسية، تتضح من خلال الوظائف المناطة بها، حيث تقوم بعدة وظائف جوهرية أهمها: الوظيفة الانتخابية، وظيفة التكيف، وظيفة الإعلام، وظيفة التكوين، إضافة إلى وظيفة الاتصال، حيث تعد الأحزاب أهم عصب لربط الدولة بالمواطن.[8]

يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب، وهي ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب الأغلبية أو أحزاب الموالاة، ولكنها وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة،[9] على أن لا يكون هذا النقد مجردا، بل مقرونا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل، ثم إن قيام المعارضة على هذا النحو، لا يمكن أن يتم إلا إذا ما استندت إلى ما تتيحه لها النظم الديموقراطية من وسائل، تساعد على نجاح المعارضة، وعلى الأخص ما تكفله هذه النظم من حماية للحريات العامة، كحرية الصحافة، وحرية الرأي، وحرية الجمعيات، والتجمعات، والحصانات البرلمانية، وحق

---

[5]- Dag Anckar, Carsten Anckar,"Democracies without parties," Comparative Political Studies, Vol.33, №2 (March 2000), pp.225.227.

[6]-Kay Lawson, « Partis politiques et groupes d'intérêt, » Pouvoir, №.79 (Novembre1996) pp.35.50.

[7] - علي يوسف الشكري، **المرجع السابق**، ص.177.176.

[8]- Kay Lawson, **Op. Cit**., pp.35.50

[9]- Michael Johnston, **political parties and democracy in theorecal and pratical perspectives political finance policy parties and democratic development** (Washington: National democratic institute for international affairs, 2005), p.3.

البرلمان في مساءلة الحكومة، وطرح النقد لها.[10] فبيان طبيعة وظائف الأحزاب السياسية يبدو قاصرا، إذا ما تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية، والوسط الذي تباشر فيه نشاطها، فما وجه الشبه بين الوظائف التي تباشرها أحزاب الديموقراطيات الغربية، وتلك التي باشرها الحزب الواحد في الدول الفاشية أو الشيوعية؟ [11]

إن الصور العديدة التي تكتسيها الأحزاب السياسية كتنظيمات، فتحت الباب واسعا أمام الدارسين لإيجاد تصنيفات لاحتواء مختلف هذه الأشكال، وأهم ما يذكر في هذا الشأن، أن جدلا واسعا طال مختلف مدارس النظم السياسية والقانون الدستوري، ومن بين أهم هذه التصنيفات ما يلي:

1- الأحزاب المباشرة والأحزاب غير المباشرة: فإذا كان التنظيم يأخذ بقبول الأفراد مباشرة كأعضاء به، فهو حزب مباشر، أما إذا لم يكن يأخذ بالانضمام الفردي للعضو، وإنما يستند في بنائه العام على نقابات، وجمعيات ومؤسسات منظمة خارج الحزب، فإنه حزب غير مباشر.

2- الأحزاب الإدارية والأحزاب الاحتجاجية: أما الإدارية فهي التي تمارس نشاطها بالقرب من السلطة، أي أنها مهيأة بصفة روتينية إلى حد ما، ووفقا لتقلبات التناوب الديموقراطي، لأن تشكل أغلبية، أو تدخل في تحالف حكومي، أما الأحزاب الاحتجاجية، فهي التي تنشأ من الرفض، وتسعى لأن تشق لنفسها طريقا لدى الناخبين، من خلال عنصر الاستياء، تتميز بالتنديد، والنقد الحاد للممارسات السياسية.

3- أحزاب اللجان وأحزاب الجماهير: ففي حين تتحمل اللجان في الأحزاب التقليدية، عبء العمل والدعاية والإشراف على العمليات الانتخابية، تعتمد الأحزاب الاشتراكية على الفرد والمجموعة، وهي الجماهير التي تحمل على مسؤوليتها العمل من أجل تحقيق أهداف الحزب ومبادئه، من خلال عملية التنشئة السياسية، التي تقوم بها هذه الأحزاب.[12]

---

[10]- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.213.

[11]- Kennith F. Greene, "Opposition party strategy and spatial competition in dominent party regimes," Comparative political studies, Vol.35, №.7 (September2002), p.760.

[12] - نعمان الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983. ص.40.

4- أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير: يعتبر هذا التقسيم من أقدم التقسيمات لصاحبه "موريس دوفرجيه M.Duverger"، أما عن أساسه؛ فهو يرى أن أحزاب الأطر هي تلك الأحزاب التي يرتبط تنظيمها بمجموعة الشخصيات المؤثرة والنافذة،[13] إذ لا تستهدف تجميع عدد كبير من الأعضاء بقدر ما تستهدف بقاء المرموقين معها، فهي أحزاب تهتم بالنوع لا بالكم، أما الأحزاب الجماهيرية، فهي أكثر انفتاحا، إذ تسعى إلى تجميع أكبر عدد ممكن من الأعضاء.

5- الأحزاب الجامدة والأحزاب المرنة: يقصد بالأحزاب الجامدة تلك الأحزاب التي تفرض على أعضائها نظاما صارما من الاملاءات، والجزاءات في حال مخالفة القواعد العامة، في المقابل نجد الأحزاب المرنة، التي تعطي الأعضاء فيها حق الاستقلال في الرأي، ومن ثم التصويت حسب ما يرونه لا حسب ما يرى الحزب.[14]

بالموازاة مع ذلك فإن الأنماط العديدة التي عرفها التنظيم الحزبي، في شتى الأنساق السياسية، أفرزت اختلافا جوهريا في نمط الوحدات الأساسية، التي قد تأخذ أحد الأشكال الآتية:

I. اللجنة: ظهرت اللجنة كأقدم الوحدات الأساسية، مع ظهور الأحزاب التقليدية في القرن 19، وهي عبارة عن مجموعات منتخبة، تمثل من لهم سلطان، ونفوذ معنوي، أو مادي، وأهم ما يميزها هو قلة أعضائها، حيث تعتمد على النوع لا الكم.[15]

II. الشعبة: الشعبة ابتكار اشتراكي في أسلوب عمل الأحزاب، تتميز بمركزيتها، وبضيق قاعدتها الجغرافية، إذ تعمل في حدود البلديات، بعكس اللجنة التي قد تضم مدنا ومقاطعات.[16]

III. الخلية: هي الوحدة الأساسية في الأحزاب الشيوعية، تتميز بقدرتها على إيجاد نظام رقابة صارم ودقيق، يتم من خلاله تنشأة كوادر قادرة على تحمل مسؤوليات، وتبعات سياسة الحزب في المستقبل، كذلك تتسم بقلة أعضائها، إذا ما قورنت بالوحدات الأخرى، ففي الوقت الذي قد يزيد عدد أعضاء الشعبة عن المئة، وأحيانا عن الألف حتى، لا يزيد فيه عدد

[13] - Kennith F. Greene, **Op. Cit**., p.760.

[14]- نعمان الخطيب، **المرجع السابق**، ص.44.

[15]- **المرجع نفسه**، ص ص.55.54.

[16]- **المرجع نفسه**، ص.56.

أعضاء الخلية عن العشرين عضوا، نتيجة لذلك تعتبر الخلية الوحدة الأنسب للعمل السري، مسلحا كان أم سلميا.[17]

IV. الميليشيا:[18] أول من أخذ بهذه الوحدة هي الأحزاب الفاشية، التي تقوم على تقديس الزعيم، وتحقيق أغراضه، حتى في الخروج عن المبادئ الديموقراطية عامة والحزبية خاصة، ولعل أوضح مثال عن ذلك، الحزب الاشتراكي الوطني الألماني، الذي ألغى البرلمان، وتوج هتلر زعيما له وللبلاد.

إن وصف حزب معين بحزب الميليشيا، ليس معناه أن يقوم ويباشر نشاطه فقط من خلال هذه الوحدة، بل القصد من ذلك، هو سيطرة هذه المجموعة على باقي الوحدات الأخرى، مما يؤدي إلى وصف الحزب بطبيعتها، فالحزب الاشتراكي الوطني الألماني ضم بجانب الميليشيا، الخلايا، والشعب، كذلك كان الحال في الحزب الفاشي الإيطالي.[19]

**2 -أ- النظام الحزبي والمعارضة السياسية:** تختلف طبيعة المعارضة السياسية، ومن تم دورها في نظم التعدد الحزبي عنها في نظم الثنائية الحزبية،[20] فحيث تتسم الحكومات الحزبية المتعددة بضعفها، وتفككها، وعدم تماسكها، فإن المعارضة أيضا تتألف من عناصر مختلفة، بل أحيانا متنافرة لا يجمعها سوى بعدها عن الحكم، ومحاولة النيل من الحكومة الائتلافية، فلا تصل المعارضة في ظل نظام التعدد الحزبي، إلى القوة والانسجام اللتين تتميز بهما المعارضة في نظام الثنائية الحزبية، وذلك بسبب افتقار الأولى لجهاز واحد يقوم بهذه المهمة.

وجانب المقارنة بين المعارضة في نظام الثنائية ونظم التعدد، لا يقتصر على وجه القوة فحسب، بل أيضا يتناول مدى الاعتدال والوضوح في كلا النظامين، فالمعارضة في النظام الحزبي الثنائي، وبالرغم من قوة جهازها في مواجهة الحزب الحاكم، إلا أنها تتخذ

---

[17]- نعمان الخطيب، **المرجع السابق**، ص.57.59.

[18]- الميليشيا "militia" بمعناها العام تطلق على الجيش، الذي لا يعمل باستمرار ضمن وحدات الجيش النظامية، أما عن المعنى الخاص، فتشير إلى وحدات عسكرية مدربة تدريبا خاصا، ذات ملابس مميزة، وشعار مستقل، وذلك لأداء مهامها التي تتصف بالعنف والقوة بدلا من الطرق الدستورية المشروعة.

[19]- نعمان الخطيب، **المرجع السابق**، ص.60.

[20] - Kennith F. Greene, **Op. Cit**., pp.757.758.

طابع الاعتدال في النقد، والاستعداد لتقديم البدائل الواضحة، التي ترى أنها قادرة على القيام بتنفيذها في المستقبل فيما لو تسلمت زمام الحكم.[21]

أما في نظام التعدد الحزبي، فالوضع مغاير لذلك، حيث لا ترى المعارضة أي شعور بالمسؤولية أمام الرأي العام، فيما لو قصرت في تنفيذ الوعود التي قطعتها على مجموع الناخبين أثناء انتقاداتها للحزب، أو الأحزاب الحاكمة، وبالتالي تأتي انتقاداتها حادة وعنيفة.

إضافة إلى ذلك، فإن المعارضة في ظل نظم التعدد الحزبي، تعرف شكلين مختلفين؛

- المعارضة الخارجية: التي تمارسها أحزاب الأقلية الخارجة عن الائتلاف الحاكم.

- والمعارضة الداخلية: التي تقودها مجموعة الأحزاب المتحالفة مع الحزب الحاكم، حيث توجه إليه الانتقادات من حين لآخر.[22]

وإذا كان عدد الأحزاب يلعب الدور الرئيسي والهام في تحديد دور وطبيعة المعارضة، فإن لبعض التحالفات الحزبية، واتساع قواعدها أثرٌ في ذلك،[23] فالدور الذي تؤديه المعارضة من خلال حزب صغير مثلا، يتسم غالبا بالصلابة والجمود، وعدم الاتزان، نظرا للطبقة الواحدة التي تمثله، على عكس الحزب الكبير ذو القاعدة الواسعة، الذي يضم مصالحاً متعددةً، الأمر الذي يجعله أكثر اتزانا واعتدالا، ومرونة.

أما فيما يخص الأنظمة السياسية التي تتبنى نظام الحزب الواحد، فإنها تأخذ بنوع خاص من المعارضة الرسمية، تقوم على إلزام أعضاء الحزب بانتقاد أعمالهم وكشف أخطائهم، للتأكد من كفاءتهم،[24] هذا النوع من النشاط يبقى داخليا مقصورا على الجوانب الثانوية للأنشطة العامة للنظام، وبالتالي لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتناول بالنقد أي موضوع من المواضيع المتعلقة بنظام الحكم، أو السياسة العامة للحكومة، أو الزعماء، وهذا هو المقصود بمبدأ النقد والنقد الذاتي.

---

[21] -Kennith F. Greene, **Op. Cit**., pp.757.758.

- نعمان الخطيب، **المرجع السابق**، ص.408.

[22] - Carl Schmitt, **Parlementarisme et démocratie**, Traduit de l'Allemand par, Jean Louis Schlegel, France: ed. de Seuil, 1988, p.102.

[23] - Sekhar C.S.C., "economic growth, social development and interest groups," economic and political weekly, (10 December 2005),p.5340.

[24] -Kennith F. Greene, **Op. Cit**., p760.

فالنقد يصدر من عضو الحزب إلى الغير، بشرط عدم المساس بنظام الحكم أو القائمين عليه، والنقد الذاتي هو اعتراف، وكشف الخطأ الذي يقع فيه أي مسؤول عهد إليه بمسؤولية عامة، وعليه فأسلوب النقد والنقد الذاتي، لا يتطابق من قريب أو من بعيد، مع أسلوب المعارضة السياسية المعمول به في النظم الديموقراطية الغربية.[25]

**-ب- النظام الانتخابي والمعارضة السياسية:** إن كل نظام من الأنظمة الانتخابية يترك أثرا واضحا في الحياة السياسية لأي نسق سياسي، وكذا في طبيعة الأحزاب ونمط المعارضة فيه، ففي حين يستخدم الاقتراع في النظم ذات الحزب الواحد لمنح الحكام صفة الشرعية، يتوقف الأمر في النظم التعددية على اللحظة الحاسمة في المنافسة بين التشكيلات الساعية إلى السلطة، ولهذا فإن المناهج والقواعد التي تحكم المنافسة تمارس تأثيرا عميقا على استراتجيات الأحزاب ولغتها وبرامجها، وفي هذا الشأن حاول "موريس دوفرجيه M.Duverger" في دراسة له للعديد من الحالات، استخلاص بعض القوانين والقواعد التي تعبر عن هذا التأثير ولخصها كما يلي:

1- إن التمثيل النسبي،[26] يميل إلى إيجاد أحزاب متعددة ومستقلة، ذلك أن مبدأ التمثيل النسبي، يقتضي أن تنال الأقليات عددا من المقاعد، التي تتناسب مع ما نالته قوائمها من أصوات، الأمر الذي يشجع على تكوين أحزاب جديدة، وانقسام الأحزاب القائمة.[27]

2- أما الأخذ بنظام الأغلبية المطلقة،[28] فيؤدي إلى تعدد الأحزاب ومرونتها؛ فاشتراط الأغلبية المطلقة يؤدي إلى إعادة الانتخاب، وبذلك يُوجِدُ دورتان انتخابيتان تخوضوهما الأحزاب، ففي الدور الأول يتقدم كل حزب مستقل، أما في الدور الثاني فيكون كل حزب قد عرف مركزه في الدائرة الانتخابية، فتتكتل الأحزاب المتقاربة في النهج السياسي، للظفر بأكبر عدد من المقاعد.[29]

---

[25]- نعمان الخطيب، **المرجع السابق**، ص.409.

[26]- يقضي نظام التمثيل النسبي بفوز كل المترشحين بقدر معين من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات المحصل عليها.

[27]- سليمان محمد الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ( مصر: دار الفكر العربي، 1988)، ص.262.

[28]- يقضي نظام الأغلبية المطلقة بفوز الحاصل على أكثر من نصف الأصوات في الدور الأول، وإلا فالأغلبية النسبية في الدور الثاني.

[29]- سليمان محمد الطماوي، المرجع السابق، ص.263.

## المحور الثالث: التحول السياسي:

احتل التحول السياسي مكانة هامة في الأدبيات السياسية مع نهاية التسعينيات من القرن العشرين، وهو في ذلك يعبر عن أهميته كظاهرة ميزت العديد من الدول الاشتراكية سابقا، وكذا دول العالم الثالث، التي حكمت لعقود بمقاييس الحزب الواحد، والتخطيط المركزي.

### المطلب الأول: تعريف التحول السياسي:

يتميز موضوع التحول السياسي بخصوصية فريدة، لما يفترض فيه من شمولية في الطرح، فالتحول السياسي مسألة تعني السلطة كما تعني المواطن، تمس الدولة كما تمس المجتمع، تهم الحاكم والمحكوم على حد السواء.[30] " فالتغيير ظاهرة عيانية، موجودة في كل مستويات الوجود"،[31] ويقصد بالتحول لغة، الانتقال أو التغيير من حال إلى حال آخر، أو التحول عن شيء، والانصراف عنه إلى سواه.[32]

أما اصطلاحا، فيعرفه كل من"غليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell" و"شميتر Schmitter"، بالفترة التي تعقب الانقسام والصراع داخل بنية النظام، حيث يفضي الوضع إلى إعادة توزيع الموارد العامة، وتؤدي حدة المواجهات والمجادلات، إلى إنتاج قواعد سياسية جديدة.[33] أما "هاري إكستاين Harry Eckstein " فيعرف التحول السياسي بكونه عملية استعمال الضغط والقوة لإعادة هندسة البنى السياسية والاجتماعية، هندسة جوهرية راديكالية "To engineer radically".[34] بالمقابل تذهب الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله في تعريفها إلى اعتبار التحول السياسي:" نتاجٌ لمواجهات وصراعات الفواعل

---

[30] - ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص.10.

[31] - محمد أمين الزغبي، **التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.4، 1990)، ص.35.

[32] - مامادو ضيوف، **ليبرالية سياسية أم انتقال ديموقراطي: منظورات أفريقية**، ترجمة، محمد مجدي الجمال (القاهرة: مركز البحوث العربية، 1988)، ص.25.

[33] - عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا،" السياسة الدولية، العدد 138(أكتوبر 1999)، ص.58.

[34] - Harry Eckstein, **Regarding Politics: Essays on Political Theory, Stability, and Change** (Berkeley: University of California Press, 1992), p.278.

والقوى المتضادة، والتي تتعاقب تاريخيا، مثلا قوى الوحدة ضد قوى التجزئة، قوى التغيير ضد قوى الثبات، قوى اليسار ضد قوى اليمين".[35]

إن موضوع التحول السياسي لا يتناول موضوع وجود الدولة، إلا في الحالات التي يكون فيها الحديث عن مشروع وحدوي أو اتحادي أو تقسيمي، بل إنه حتى في هذه الحالات يبقى السياق واضحا، للحديث عن الدولة ضمن شروط معينة، ضمن اتحاد أوسع أو وحدة أصغر، فموضوع التحول يطرح غالبا ضمن شروط الاتفاق على موضوع الشعب والأرض، والحدود وتوابث الدولة، كمؤسسات الجيش، والحكومة، والدستور، والقضاء، وما شابه،[36]

إن التحول السياسي ليس هدفا في حد ذاته، وإنما آلية نحو وضع أفضل، وهو لذلك على درجة من التعقيد، بما لا يجعله سهل البلوغ، إذ يستند إلى عدد ضخم جدا من العوامل المتفاعلة،[37] ويمكن حصر آليات التحول فيما يلي:

1. مرحلة التحول: حيث تقر النخبة الحاكمة بمعقولية أهداف حركة المعارضة.
2. مرحلة التكيف: تقدم النخب الحاكمة تنازلات محدودة، لا تمتد إلى إحداث تغيير جدري، بل تقدمها لتفادي خسائر أفدح.
3. أما في مرحلتي الإرغام اللاّعنيف والتحلل، فتبدأ تباشير الوضع السياسي والاقتصادي الجديد تتبين، بسبب تغيير علاقات القوة وتوازناتها، ثم يتغير الوضع بأكمله.[38]

إن التحول لا يقتصر على المجال السياسي وتوجهاته، أو على الهيكل الاقتصادي ورؤاه التنموية فحسب، وإنما يطال حتى "منظومة القيم"values Regime"، والأفكار التي تحكم المجتمع وعلاقاته، فالثقافة السياسية معرضة أكثر من أي منظومة، أو نسق في النظام السياسي، والاجتماعي ككل، لظاهرة التحول على مستوى القيم، والقواعد التي تتجسد فيما بعد كقناعات على مستوى الممارسة، فعملية التحول السياسي لا تحدث بين عشية وضحاها، بل لا بد من وقت كاف لتبلور، واكتمال أسباب التحول وشروطه،[39] فهو" يبدأ أولاً بإرهاصات للتغيير، تعتبر بمثابة مقدمات ضرورية لتمهيد أرضية المجتمع للتحولات

---

[35] - ثناء فؤاد عبد الله، **المرجع السابق**، ص.94.

[36] - منير شفيق، "حول السلطة والتغيير"474، رؤى، عدد 10 (جانفي 2001)، ص.4.

[37] -P.K. Eisinger, " The Condition of protest behavior in American cities, " American Political Science Review,№.67.(1973), pp.13.20.

[38] - ثناء فؤاد عبد الله، **المرجع السابق**، ص ص.180.179.

[39] -Harry Eckstein, **Op. Cit**., p.279.

الكبرى، ويمكن تحديد هذه الإرهاصات في عدة مؤشرات أهمها: تضاعف عدد السكان، ازدياد حجم المدن، ارتفاع عدد المدارس والجامعات، تضاعف متوسط الدخل الفردي، تضاعف الحجم المطلق للشرائح المتوسطة، تضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة..."[40]

كل هذه العوامل ضرورية لبعث عملية التحول، لكنها غير كافية كمحددات لإحداث التحول السياسي، ذلك أنه لا بد من إيجاد وتوافر إرادة مجتمعية،[41] تعي جيدا متطلبات الواقع، وتعاني من نتائجه،[42] إضافة إلى الموارد المادية والبشرية اللازمة لذلك، والتجنيد العملي الكافي لدفع عملية التحول.[43]

اجتهد العديد من المتخصصين في تفسير أسباب ظاهرة التحولات السياسية الهائلة والمفاجئة، التي ميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين، وتحديد شروط، ووسائل وفواعل هذا التحول، ورغم الصعوبات التي تعترض الباحث في هذا الميدان نتيجة لتعدد أسباب وأساليب التحول السياسي،[44] فإن ثمة شبه إجماع في أوساط الفكر السياسي المعاصر، حول أهم عوامل التحول السياسي والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

### I. العوامل الداخلية:

يجمع أغلب الباحثين في علم السياسة على أن التحولات السياسية لا تحدث من العدم،[45] وإنما هي نتاج لتراكمات معينة، ووفق سياقات محددة، تكون دافعا أو باعثا لعملية التحول السياسي كإجراء مرحلي لتغيير الوضع جزئيا أو كليا،[46] ويحدث التحول السياسي

---

[40] - أسامة غزالي حرب، **العنف والسياسة في الوطن العربي** (عمان: منتدى الفكر العربي، 1987)، ص.190.

[41]-John Merrington, theory and practice in Gramsci's Marxism, Socialist Register 1968, Vol.4, p.165.

[42] - صامويل هانتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة، سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص.85.

[43]-Sidney Verba, « Representative democracy and democratic citizens, » in: Grethe B. Peterson, Tanner Lectures on Human Values, Vol.21( U.S.A.: University of Utah Press,1999), p.250.

[44]-Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, "Theories of social change," in: Hans Haferkamp & Neil J. Smelser (editors), **Social Change and Modernity** (Berkeley: University of California Press, 1992), p.1.

[45] - ثناء فؤاد عبد الله، **المرجع السابق**، ص.11.

[46]- Haggard Kaufman, **the political economy of democratic transitions** (Princeton: Princeton university press, 1996), p.28.

عادة حسب نخبة كبيرة من المفكرين،[47] نتيجة لما أسموه بظاهرة اعتلال النظام، والتي يعرفها صامويل هانتغنتون وفق مؤشرات محددة، فَصّلها في خمس أزمات هي:

**أ- أزمة الهوية**،The Identity Crisis: وتعني أن الولاء السياسي لمجموعة من الأفراد داخل الدولة، يتجه إلى جماعتهم العرقية، دون الحكومة المركزية، التي يفترض أنها المعبر عن الدولة ككل، بمعنى تغليب الهوية العرقية عن الهوية القومية،[48] فالهوية ظاهرة تاريخية واجتماعية، تقوم على إقامة حدود وفوارق بين الذات والآخر، لكنها إذا تعدت حدود التعايش والتجانس فإنها تصبح أزمة.[49]

**ب- أزمة الشرعية**،The Crisis of Legitimacy : وتعني افتقار حكم الصفوة إلى رضى الجماهير، وغياب الإطار القانوني العقلاني، الذي يعبر عن تفضيلات المجتمع،[50] ويمكن حسب مدير أبحاث السلام والبرنامج الحكومي في جامعة الأمم المتحدة "جون مارك كواكو،Jean Mark Coicaud"، اختبار مدى تأزم آلية الشرعية في النظام السياسي وفق مؤشرين إثنين هما:

أ- طبيعة القرارات المتخذة، ومدى تجانسها مع مطالب البيئة.

ب- طبيعة المؤسسات التي ترتبط بالمجتمع.[51]

**ج- أزمة المشاركة**، The participation Crisis: وتعني تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، أو اختلال ميزان التمثيل بين مختلف طوائف الدولة، بما لا يعكس التركيبة الحقيقية لطوائف الدولة، ويرجع "سيدني فيربا Sidney Verba " سبب تدني معدلات المشاركة في العملية السياسية إلى:

أ- قلة الوعي، والامكانات، والموارد الضرورية التي تتمثل في البراعة، والمال.

---

[47]-Neil.J.Smelserسملسر, Richard Munch مانش, Mark Baldossare بالدسار, Barbara Epsteinابستاين , هانتنغتون Samuel Huntington, غراهام جلGraham Gill .

[48] - أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص.18.

[49] -Ramzan Kiling, "The place of social identity in Turkey's foreign policy options," a Master thesis, Department of International Relations, Bilkent University, Ankara, September 2001. p.5

[50] - Richard Wilson, « Challenging restorative justice, » Human rights dialogue, series 2, №7, (Winter2002), p.16.

[51] - Jean Mark Coicaud, **Legitimacy and politics, a contribution to the study of political right and political responsibility**, Translated and edited by, David Ames Curtis (United Kingdom: Cambridge University press, 2002), p.12.

ب- قلة الاهتمام المصاحب لقناعة عدم جدوى هذه المشاركة.

ج- الخوف من التورط، نتيجة الإجراءات القمعية المتبعة في النظام، والنزوع إلى الانعزالية.[52]

**د- أزمة التغلغل،** The penetration Crisis: وتعني عدم قدرة الحكومة المركزية على التواجد الفعال على مستوى المقاطعات، والأقاليم التي يناط بها ممارسة سلطاتها فوقها. [53]

وترتبط قدرة التغلغل ارتباطا وثيقا بالقدرة التنظيمية للنظام السياسي، ومدى قدرته على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام،[54] فالتغلغل من وجهة نظر الصفوة، يعني القدرة على الوصول إلى كافة ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها، من امتثال وولاء وأداء للضريبة، وتكتسي ظاهرة التغلغل في النظام السياسي بعدين هما:

أ- البعد المادي: ويعني القدرة المادية للسلطة المركزية على التحكم الأمني، والتنظيمي.

ب-البعد المعنوي: ويعني سعي الدولة إلى تمرير سياساتها وقوانينها استنادا إلى رضى الشعب، دونما حاجة إلى استخدام القوة المادية.

**هـ- أزمة التوزيع،** The Crisis of Distribution: وتعني سوء توزيع الموارد، والقيم الاقتصادية المتاحة للمجتمع، بين مختلف الأفراد والجماعات المشكلة له،[55] وتعد الأزمات المالية "Bankruptcies" كجزء من أزمة التوزيع، من بين أهم الأسباب الجوهرية لسقوط الحكومات على اختلاف أشكالها.[56]

إضافة إلى عامل الأزمة الذي أتى "هانتغتون Huntington" على تفصيله، وفق الأبعاد الخمس سالفة الذكر، يقتضي التحول السياسي قوة الطرف المعارض، و قوة اقتراحه

---

[52]- Sidney Verba, **Op. Cit**., pp.247.249.

[53] - أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص ص.60.59.

[54] - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، الجزائر: دار هومة، ط.4، 2002، ص.176.

[55] - فريد فون دير مهدن، **السياسة في الدول النامية**، ترجمة، مصطفى عباس (القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، 1986)، ص ص.49.47.

[56]- Mark Baldassare, **When Government fails** (Berkeley: University of California Press, 1998), p.185.

البديل،[57] الذي يرتبط إلى حد بعيد، بمدى قدرة هذا الطرف، على إدراك الفراغ القائم بين التجربة والأفكار التي تحكم النظام الاجتماعي ككل، فعندما تصبح الأفكار التي تحكم المجتمع، غير قادرة على الاستمرار كإطار، فإن الوضع يوجب ولادة حركة سياسية، واجتماعية جديدة، تحاول التنظير إلى إطار يستوعب المستجدات الفكرية والعملية، على هذا الأساس تميزت الستينيات مثلا من القرن الماضي، بحركة واسعة من أجل حقوق المرأة، وتميزت السبعينيات بحركة مشابهة لمجابهة الحروب والكوارث البيئية.

لقد اعتبر جملة من المفكرين وعلى رأسهم "نيل سملسر ,Neil.J.Smelser"، و"ريشارد مانش،Richard Munch" في كتابهما نظرية الثقافة" Theory of Culture"، أن التحول الثقافي يعد العامل المحوري لإحداث أي تحول سياسي حقيقي،[58] ويعتبر "روبرت ووثنو Robert Wuthnow" هذا الإجراء (التحول الثقافي)، عاملا ضروريا لبعث وتكوين مشهد سياسي جديد، يتوفر على مجتمع مدني فاعل، ويورد ذلك من خلال نظرية التكيف الثقافي، إذ يرى أن التحول الثقافي هو عملية تطورية، تظهر بصورة متتالية جد متناسقة على مراحل، استجابة لجملة من المتغيرات الاجتماعية، كزيادة التعقيد الاجتماعي، وزيادة نسبة التمدن، وانخفاض نسبة الأمية، وزيادة التصنيع.[59]

إن التحول السياسي يقتضي تراكما قيميا معينا، كنتاج لمجموعة من التحولات الاجتماعية، وهو في الوقت ذاته يعدّ محدداً لمسار الأنظمة الفرعية في عملية التفاعل، فالتحول الثقافي يعد ركيزة محورية للتحول السياسي، ذلك أنه الدافع والروح الباعثة لمختلف التنظيمات، والحركات التي تقود عملية التحول، فالثقافة السياسية من جهة تعد نتاجا لجملة التحولات الاجتماعية، ومن جهة أخرى تعد محددا لعملية التحول السياسي، بمعنى أنها المتغير الوسيط الرابط بين المتغير الاجتماعي كمتغير مستقل، والمتغير التابع الذي هو التحول السياسي .

---

[57] -Ibid, p.240.

[58] - Michael Schmid, The Concept of Culture and its Place within a Theory of Social Action: A Critique of Talcott Parsons's Theory of Culture, in: Richard Munch, and Neil J. Smelser, (editors), **Theory of Culture** (Berkeley: University of California Press, 1993), p.100.

[59] -Robert Wuthnow, Cultural change and sociological theory, in: Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, **Social Change and Modernity**, Op. Cit.,p.258

تعد نظرية التكيف الاجتماعي" لدوركايم Durkheim " التي عرض لها في كتابه (1893) The division of labor in society المصدر الفكري الجوهري لنظرية التحول الثقافي، حيث يرى أن زيادة الحجم العددي، وزيادة نسبة التمدن، والتحول على مستوى القطاعات الإنتاجية الرئيسية، من شأنه زيادة التعقيد، وإفراز قيم وقواعد جديدة، فظهور الظاهرة الأيديولوجية في نهاية القرن 19م، كان نتيجة لعدم قدرة النظام الرأسمالي على بسط وتوسيع قيم المساواة، والحقوق المدنية لكل أفراد المجتمع، وبالتالي فإن حدوث التحول الثقافي الذي تمثل في ظهور قيم جديدة، تمثلت في الاشتراكية، إنما كان وليدا للتعقيد الذي شهدته مجتمعات نهاية القرن 19م.

إضافة إلى العوامل سالفة الذكر، يرى "هانتغتون Huntington" أن عملية التحول قد تترتب عن حوادث خارج عن نطاق الحسابات البشرية، أو على الأقل دون تقدير مسبق، فقد شكلت حالات الولادة، والصحة، والموت، حالات فارقة في المسار السياسي للعديد من المنتظمات السياسية، فظهور ملك مجنون في الوقت المناسب، أو ملك لا يزال طفلا، أو ملك مستهتر، قد يلعب دورا أساسيا في عملية التحول السياسي، "إذ جنون جورج الثالث مثلا، كان السبب الجوهري وراء التطور الدستوري في النظام البريطاني، وقد تيسرت عملية عصرنة اليابان لأن الإمبراطور المايجي، كان في الخامس عشرة من عمره عندما أعيد إلى الحكم، وعلى النحو ذاته تم الانتقال من الملكية المطلقة إلى الملكية المقيدة في تايلاند.."[60]

## II. العوامل الخارجية:

لقد تميز النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا، بتحولات كبرى أثرت على مسار الأنساق السياسية وأطوار العملية السياسية فيها، إذ أضحت الدول الكبرى، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات، والجمعيات غير الحكومية، والرأي العام العالمي، تشكل مصادر ضغط قوية، على الأنظمة السياسية من أجل دفعها نحو الإصلاح السياسي،[61]

[60] - صامويل هانتغتون، **المرجع السابق**، ص.173.

[61]- Christian Welzel & Ronald Inglehart, «Human development and the explosion of democracy, Variations of regime change across 60 societies, » Discussion paper FS, N° 3, Berlin, 2001,p.6 .

فالإقطاعية اليابانية مثلا، استمرت لمدة قرنين حتى أواخر القرن 19، لأن الضغط الدولي في هذه المرحلة كان غائبا عن اليابان، الذي كان يعيش في عزلة، إلا أنه ولمجرد عدم القدرة على مواصلة اليابان في سياسة العزلة، عرف مرحلة جديدة من التحول.[62]

ويؤكد الأستاذ "محمد الجابري" على دور العوامل الخارجية قائلا: "إن نقطة الحرج في عملية التحول المعاصرة، أنها تتم بسرعة كبيرة جدا، ودوافع الانتقال ليست نابعة من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي، كما حدث في أوربا الحديثة، بل إنه انتقال أو تحول يتم تحت ضغط حضارة عالمية، اكتسحت العالم بمنجزاتها، ففرضت نفسها كحضارة للعالم كله".[63]

ويمكن في إطار العوامل الخارجية للتحول السياسي، التمييز بين نمطين من التأثير الخارجي على عملية التحول:

- التأثير المباشر: والذي يكون في شكل تدخلات عسكرية تحديدا، لأجل قلب نظام الحكم، وهو ما يذهب "جيسب دي بالما Giuseppe Di Palma" إلى تسميته بـ: ديموقراطية انتهاك الحرمة "Democracy by Trespassive"[64]، ويعد مثال العراق، الأبرز في هذا الشأن.
- أما الأسلوب الثاني فهو التأثير غير المباشر، ويكتسي طابعين: إما برعاية المعارضة، ودعمها من قبل أطراف خارجية، لتصبح تابعة في أفكارها وبرامجها إلى مصدر الدعم الخارجي،[65] وإما بفرض إملاءات سياسية على النخبة الحاكمة، عبر سياسة المساعدات، والقروض الخارجية.

---

- أنظر أيضا: ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص. 237.236.

[62] - صامويل هانتغتون، **المرجع السابق**، ص.140.

[63] - عمار جفال، المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، ورقة بحثية قدمت إلى: **ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.10- 9- 2005.

[64]-Giuseppe Di Palma, **To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions** (Berkeley: University of California Press, 1990), p.193.

[65] - محمد شلبي، **المرجع السابق**، ص ص.191.190.

## المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة التحول السياسي:

### 1. مدخل التحول الديموقراطي:

مثلت عمليات الدمقرطة أو التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين،[66] وبالرغم من قدم الظاهرة وتعدد الجهود لتعريف الديموقراطية إلا أنها بقيت من أكثر المفاهيم تعقيدا في علم السياسة، مع ذلك حضيت بعض التعاريف برضى علمي كبير، وتداول واسع في العديد من الأدبيات المتخصصة، من ذلك تعريف "شومبيتر Joseph Schumpeter" الذي يعرف الديموقراطية بأنها: ذلك الترتيب المنظم، الذي يهدف إلى الوصول إلى قرارات سياسية، سليمة، فالديموقراطية حسب شومبيتر هي منهج سياسي يقوم على الترتيب، والتنظيم المؤسساتي للوصول إلى قرارات راشدة.[67]

إن النمط الديموقراطي الذي شكّل حسب أغلب المفكرين النظام الأمثل، تَطوَرَ عبر المنظومة الليبرالية الرأسمالية،[68] حيث أتاح تعدد المؤسسات ترسيخ الشرعية، والحرية الفردية، وقلص المؤسسات الاكراهية، وبالرغم من أن العديد من الأنظمة تدَّعِي مقرطتها من خلال التسمية الرسمية للدولة؛ كجمهورية ألمانيا الديموقراطية سابقا، وجمهورية اليمن الديموقراطية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، جمهورية الصين الشعبية...إلا أن هناك شروطا دُنيا لإطلاق صفة الديموقراطية، هذه الشروط تشكل في حد ذاتها تعريفا إجرائيا للديموقراطية، وهي لا تُلَخَّصُ في صفة أو خاصية واحدة،[69] وإنما تدرس من خلال

---

[66] -Jehan Perera, « building legitimacy and trust, » Human rights dialogue, series 2, №7, (Winter2002), p.9.

[67] -Guillermo O'Donnell, "Democratic theory and comparative politics," paper prepared to be presented at the seminars held at the university of north Carolina, Cornell university, Berlin's wissenschaf , the annual meeting of the American political science Association, Atlanta, August.1999. See also : Giuseppe Di Palma, Op. Cit., pp.15.16.

- أنظر أيضا: ثناء فؤاد عبد الله، **المرجع السابق**، ص.16.

[68] -Harry Eckstein, **Op. Cit**., p.185.

[69]- David Altman & Rossana Castiglioni, "Democratic quality and human development in Latin America 1972.2001," Paper presented at the analysis findings and remedies, April,11.13.2003, Santiago, Chile

مجموعة آليات ومن عدة جوانب،[70] فلا يمكن اعتبار بعض الأنظمة ديموقراطية، لمجرد أن النخبة الحاكمة تعتبر امتداد لبعض حركات التحرر، كما أنه لا يجوز إطلاق صفة الديموقراطية على نظام "ستالين" لمجرد أنه كان ثوريا وطنيا، أو على هتلر لمجرد أنه فاز في انتخابات ديموقراطية.[71]

بالرغم من الدراسات العديدة التي اهتمت بموضوع الديموقراطية، بقي المصطلح صعب التحديد، فحسب بعض المفكرين أمثال" بارزان Barzun" لا يزال التساؤل قائما حول: "Is there a theory of democracy **?**" - هل هناك نظرية للديموقراطية؟".[72] بالمقابل يذهب بعض المفكرين، إلى وضع جدول من الخصائص الواجب توفرها في النظام، لاستيفاء شرط الديموقراطية، من ذلك مثلا إسهام "روبرت دال Robert Dahl" الذي يجمل هذه الخصائص فيما يلي:[73]

1- مشاركة سياسية فاعلة.

2- تعيين الحكام بالانتخاب الشامل.

3- المساواة في حق الانتخاب.

4- حرية التعبير، والتعددية السياسية، والإعلامية.

5- المساءلة السياسية.

لكن الظاهر من خلال الإطلاع على مختلف الأدبيات في هذا الشأن، أن عناصر الديموقراطية تختلف بحسب مجالات تخصص منظريها، فعلماء الاقتصاد السياسي على عكس "روبرت دال **R. Dahl**"، يركزون على النظام الرأسمالي كشرط ضروري في النظام الديموقراطي حسبهم، بدليل أنه لا يوجد أي مثال لظاهرة دولة ديموقراطية في

---

[70] -Fuchs Deiter, « Types and indices of democratic regimes, » Discussion paper, FS 3. 01-203, Wissenschaftszentrum, Berlin, 2001.

[71] - Forest Ven Morgeson 3, **Reconciling Democracy and bureaucracy: Towards a deliberative democratic model of bureaucratic accountability** ( Pittsburge: University of Pittsburge, 2 ed, 2005), pp.85.86.

[72]- Jacques Barzun, **Is democratic theory for export?** (New York: Carnegie council on ethics and international affairs, 1986), p.9. See also:

-Michael Coppedge, « democracy and dimensions: comments on Munck and Verkuilen, » Comparative political studies, Vol.35,№.1 (2002), pp.35.39.

[73] - Robert Dahl, **De la démocratie**, tra. Monique Berry (Paris : Nouveaux Horizons, 1998), p.38.

الماضي أو الحاضر لا يقوم اقتصادها على المبادرة الفردية، والاقتصاد الحر،[74] قبل ذلك ذهب "مونتسكيو Montesquieu " كباحث قانوني إلى التأكيد على خاصية تمايز السلطات، لِكَي تصبح الديموقراطية فاضلة"To be vertue" وإلا لأصبحت تستعير مظهرا من مظاهر الأرستقراطية،[75] بالمقابل من ذلك ذهب مفكرو الفلسفة السياسية، إلى التركيز على القيم؛ كالحرية، حكم الشعب، القانون، المساواة، العدالة.....، [76] إلا أنه وبعيدا عن السياقات التاريخية وخصوصياتها، وفي محاولة لرسم إطار واضح ومحدد للديموقراطية، يمكننا تحديد ثلاث مداخل نظرية، حاولت دراسة موضوع الديموقراطية دراسة أكاديمية هي:

### .أ. المدخل التحديثي:

يربط هذا المدخل بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، نظرا لأن أغني بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، وتعد أطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست S.M) (Lipset، أكثر المعالجات العلمية دقة، وانتظاما، فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية.[77]

وقدم "ليبستLipset" أطروحته لأول مرة عام 1959، في مقالته المعنونة بـ "بعض الاشتراطات الإجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية، والشرعية السياسية"، وفي عام 1960، نشر كتابه "الرجل السياسي، Political Man" الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة، حيث يجزم بأن التنمية الاقتصادية هي التي تؤدي إلى الديموقراطية، لأنها ترتبط بازدياد التعليم، والاتجاه نحو مزيد من المشاركة،[78] كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية، وتخلق مصالح متقاطعة، وانتماءات متعددة، تعمل على تسهيل بناء

---

[74]- Janos Kornai," What the change of system from socialism to capitalism, Does and does not mean," Journal of Economic perspectives, Vol.14, №1, (Winter2000), p.36.

[75] -Johan Kaspar Bluntschli, **The theory of the state, 6ed** (Canada: Batoche Books, 2000, First British edition 1875), p.378.

[76] - عصام نعمان، أية ديموقراطية للوطن العربي؟، في أحمد المستيري (محررا)، **التجارب الديموقراطية في الوطن العربي** ( المغرب: دار الحداثة، 1996)، ص ص.110.111.

[77]- David Altman, « Democratic Challenges in the Contemporary World, » Paper Prepared to be presented at the First Coordination Meeting of the Non-Governmental Process for the Community of Democracies, Lisbon,( January 19-21, 2004).

أنظر أيضا: محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة الديموقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.22-8-2005.

[78] - Barbara Geddes, **Op. Cit**., p.194.

الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي، إضافة إلى أن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني.[79]

لقد خلص كل من "كترايت Cutright و"هاري اكستاين Eckstein Harry" إلى وجود ارتباط شديد بين مؤشر الاستقرار السياسي، وبين مجموعة من مؤشرات التنمية، كتطور وسائل الاتصال، والحضرية، والتعليم والتصنيع"[80]، وتوالت الدراسات فيما بعد[81] لتأكيد ما اصطلح عليه في 1979 بـ: "معادلة التفاؤل" Optimist Equation"، والتي تشير إلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والليبرالية من جهة، وبين الديموقراطية كمتغير تابع من جهة أخرى.

**ب- المدخل الانتقالي:** تَزَعّم هذا التيار الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو Dankwart Rustow"، بدءا بمقالته "Transition to Democracy" في 1970 كرد على نظرية الحداثة لـ:"ليبست"، لقد انطلق "روستو" في نقده، من كون الارتباطات بين التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، وبين الديمقراطية التي افترضها "ليبست" وغيره، كانت مدفوعة أساساً باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية، وترسيخ الديمقراطية، في حين يجدر التركيز على كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.[82]

وحدد "روستوRustow"، استناداً إلى تحليل تاريخي مقارن "لتُركيا والسويد"، مساراً عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية:

**1- ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية":** أي أن تكون الشخصية القومية واضحة، ويكون شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه. (التحول من

---

[79] -Lipset, S., **Political Man: The Social Bases of Politics** (Garden City, New York: Doubleday, 1960), p.31.

[80] -Harry Eckstein, **Op. Cit**., p216.

[81] - أهم الدراسات التي تلت دراسات"ليبست" في هذا الشأن نذكر دراسات كل من: "بولين وجاكمان Bollen and Jakman," في سنة 1985 ودراسة: "جروسمان ونوح Grossman and Noh في سنة 1988، ودراسة:"أولسون Olson," في سنة 1991، ودراسة: بهالا Bhala," في سنة 1994.

[82]-Anderson L., **Transition to Democracy** (New York: Columbia University Press, 1999), pp.14.17.

وجهة نظره تتطلب مجتمع متجانس) لذلك فهو يعتبر القومية أساسا لعملية التحول الديمقراطي.

**2- المرحلة التحضيرية**: وتبدأ عندما تحدث أزمة في النظام، ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة، والنخب المعارضة).

**3- مرحلة القرار (الاختيار):** وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم، التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد نهائية للممارسة السياسية.

**4- مرحلة التعود**: تصبح الديمقراطية أمرا طبيعيا يتم التعود عليها، وتقاس المرحلة تحديدا بمؤشرين هامين هما: احترام الدستور، وترسيخ قاعدة تداول السلطة سلميا.[83]

**ج - المدخل البنيوي:** تستند تفسيرات المدخل البنيوى، على الافتراض بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو نحو أي شكل سياسي أخر، يتشكل ويتحدد أساساً بالبنى المتغيرة للطبقة، والدولة، والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب.[84]

تعد دراسة "بارنجتون مور،Barington Moore" المعنونة بـ: ( Social Origins of Dictatorship and Democracy) الصادرة في سنة 1966، المرجع الفكري للمدخل البنيوي، حيث تمحورت دراسته حول محاولة تفسير اختلاف المسار السياسي، الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية)، عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية)، وعن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية) خلال عملية التحول التاريخي التدريجي، من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين، استندت مقاربة "مور Moore" في هذا الموضوع، على المقارنة التاريخية لهذه البلدان،

---

[83] - مامادو ضيوف، **المرجع السابق**، ص ص.36.35. لقد قام العديد من العلماء المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي لروستو. ومن أهم هذه المحاولات دراسة جيلرمو أودونيل (G. O' Donnell) وزملائه في (1986) المعنونة: "Transition from Authoritarian Rule"، ودراسة سكوت مينويرنغ (Scott Mainwaring) وزملائه في (1992) المعنونة بـ: " Issues in Democratic Consolidation"، ودراسة يوسي شين ( Yossi Shain) وخوان لينز (Juan Linz) في (1995) بعنوان " Between States: Interim Governments and Democratic Consolidation.

[84]- Anthony Giddens, **Sociology**, (Cambridge: Polity Press, 2 ed. 1993), pp.720.721.

ليس في إطار مبادرات النخب، بل في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية هي: طبقة الفلاحين، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، وطبقة البرجوازية الحضرية، بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.

تمثلت النتيجة المحورية التي توصل إليها "مور"، في أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية، كان بصفة عامة، نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين، وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة.[85]

بيد أن تحليلات "مور" أغفلت بدرجة كبيرة دور العلاقات، والتفاعلات الدولية وعبر القومية، بما في ذلك الحرب، في تحديد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة، كما أنه لم يعر اهتماماً كبيراً لتأثيرات نمو الطبقة العاملة، أو البروليتاريا الصناعية.

لقد قام "ديتريك روشماير ،Dietrich Rueschemeyer" وزملاؤه في سنة1992 بتدارك هذا النقص، وضمّنوا هذه العوامل في تحليلاتهم وتفسيراتهم البنيوية، عبر قيامهم بتحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة، وبلدان أمريكا اللاتينية، وأمريكا الوسطي، وبلدان البحر الكاريبي.[86]

## 2.- مدخل الثورة في التحول السياسي:

لقد ارتبط مفهوم التحول السياسي كاصطلاح أكاديمي في عهوده الأولى بظاهرة الثورات، حيث تعد في هذا الشأن الثورتان الإنجليزية 1640، والفرنسية 1789، أبرز المحطات الأولى للتحول السياسي، في تاريخ الدولة الوطنية في شكلها المتمخض عن معاهدة "وستفاليا 1648"، إذ فرضت الثورتان ضرورة مراجعة الأفكار القديمة، حول ثبات الطبيعة"Natural Constants"، والعقد الاجتماعي.

[85]-Rueschemeyer, D., & Stephens, E. & Stephens, J., **Capitalist Development and Democracy** (Cambridge: Polity Press, 1992), p.47.
[86]-**Ibid**.,pp.47.48.

فالتحول هو الهدف المحوري لكل الثورات،[87] إضافة إلى ذلك يكتسي موضوع الثورات أهمية بالغة لدراسة أنظمة الدول السائرة في طريق النمو، لأن بعض هذه الدول بلغت الاستقلال بثورة وطنية عنيفة ضد الاستعمار الأجنبي، كما أن الكثير منها يتعرض بعض الاستقلال إلى خطر الوقوع في دوامات انقلابية وثورية،[88] كتلك التي تشهدها أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا.

إن هذا المدخل يعد بحق الأقرب لدراسة أنظمة دول العالم الثالث، من أي مدخل نظري آخر، على اعتبار أنه يتوافق مع حال أغلب الأنظمة النامية،[89] في حين أن مداخل التحول الديموقراطي، والتنمية الإنسانية، أو الحداثة السياسية، تعد بمثابة أطر تنظيرية غربية، توصيفية، تحاول رسم مسار محدد وفق رؤية غربية، في الوقت الذي تحتاج فيه أنظمة العالم الثالث، إلى التعمق في نموذج جِدِّي للثورة وإسقاطاته،[90] والاهتداء لمتطلبات الأمن الإنساني، قبل الحديث عن التنمية الإنسانية.[91]

تعد دراسة "كرين برنتن Crane Brinton" في كتابه "علم تشريح الثورة" The anatomy of revolution" أكبر الدراسات المقارنة للثورات، حيث يقوم برنتن في كتابه هذا بالدراسة التشريحية، أو التحليلية المقارنة لأربع ثورات كبرى، من ثورات التاريخ الحديث( الثورة الإنجليزية 1640- 1677، الثورة الأمريكية 1776، الثورة الفرنسية 1789، الثورة السوفياتية 1917)،[92] ويحاول أن يستخرج من خلال المقارنة، أطوار الثورة وخصائصها ونتائجها.

على الرغم من النتائج التي أفضت إليها دراسة "برنتن"، إلا أنه يقر بنفسه عن محدودية بحثه المقارن، على اعتبار أن العالم شهد عددا هائلا من الثورات الكبرى، أبرزها الثورات القومية في أوروبا، وثورات التحرير في أغلب دول العالم الثالث، والثورة الصينية

---

87 - Harry Eckstein, **Op. Cit**., p278.

88 -T.R. Gurr, **Whey men rebel** (Princeton: Princeton university press, 1970), p.231.

89 - Charmers Johnson, **Op. Cit**., p.62. See also:

- Ghassan Salamé, **Démocraties sans démocrates, politique d'ouverture dans le monde Arabe et Islamique** (France : Fayard, 1994), p.20.

90 - Sidney Tarrow, "Neh summer seminar," APSA-CP, Vol.07, №.1 (Winter 1996), p.3.

91 -Dayton Maxwell, « averting violation throught conflict prevention, » Human rights dialogue, series 2, №7 (Winter2002), p.18.

92 - حسن صعب، **علم السياسة** (بيروت: دار العلم للملايين، ط . 5، 1977)، ص.340.

الشيوعية، التي تتلاقى فيها الأيديولوجية الماركسية، والقومية الصينية، وثورات أخرى بارزة كالثورة الفاشية في ايطاليا، والثورة النازية في ألمانيا،[93]

وإجمالا فإن الثورة حسب "هرمان سترايسر H. Strasse" وسوزان راندال S.Randall"، تختلف عن باقي مسارات التحول السياسي السلمية في ثلاث نقاط جوهرية هي:[94]

1- الوقت المستغرق: فعادة مالا تحتمل الثورات وقتا طويلا، والأمر مرهون بمدى استغلال الظرف المناسب لحسم عملية التحول في أقصر مدة ممكنة، لأن المواطنين وعلى الرغم من تحمسهم الأوّلي لعملية التحول، فإنهم إذا ما أدركوا صعوبة التحول بعد استنفاد الحلول فإنهم سرعان ما يتنازلون عن الأهداف المرجوة.[95]

2- درجة التحول: فالثورات عادة ما تؤدي إلى تغييرات جذرية في الأنساق السياسية.

3- كمية العنف المستخدم، إذ تزيد نسبة العنف في التحولات السياسية الثورية عن غيرها من أنماط التحول السياسي.

يبني "برنتن Brinton" بحثه المقارن على مفهوم معين للثورة، وتصميم تصوري للدراسة، "هذا المفهوم يُلَخّص في أن الثورة هي حلول فئة من الناس في الحكم، محل فئة أخرى بوسائل عنيفة"،[96] ويستعير "برنتن" تصميمه من علم الأمراض Pathology، فيشبه الثورة بالحمى، وتظهر أعراض هذه الحمى على النظام القديم، حيث تكون هذه الأعراض أشبه بإمارات دالة على اعتلال النظام القديم، حيث تكون هذه الإمارات ميالة إلى التعاضم، يَسْتفحِل فيها الجمود والانسداد، وتزيد ضغوط البيئة الخارجية على نسق الاستقبال في النظام، وتتميز التغذية الاسترجاعية بطابعها السلبي، مما يجعل النظام أكثر بطئا في الاستجابة للمطالب،[97] ثم تنشب الأزمة، وتنتهي بالانفجار،[98] ويعقب ذلك أشد نوع من أنواع التسلط، والحكم الثوري، يسود فيه الثوريون، ويحكموا سيطرتهم على النظام.

---

[93] - **المرجع نفسه**، ص.341.

[94] -Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, **Op. Cit**., p.2, Quoted in : Strasser Hermann &Susan C. Randall (editors), **An Introduction to theories of social change** ( London : Routledge & Kegan Paul, 1981).

[95] - Sidney Verba, **Op. Cit**., p.270.

[96] - حسن صعب، **المرجع السابق**، ص.341.

[97]- Janos Konai, **Op. Cit**., pp.30.31.

ويرى "ماكس فيبر Max Weber" أن المرحلة الأخيرة، تعد أخطر مرحلة في مراحل الثورة، لأنها تمتاز بالاندفاع غير العقلاني، تَخدُم القادة الكارزميين، الأمر الذي من شأنه إعادة الوضع إلى سابق عهده، ويقترح ضرورة وجود أطر وتنظيمات سياسية حديثة، قادرة على ترشيد مسار الثورة، حيث يرى العديد من المفكرين، أن الرهان يتوقف على مسألة الموازنة بين الطموح الشخصي للقادة، والبناء الديموقراطي، وبين الهويات السياسية، والمصلحة القومية.[99]

يرى "برنتن Brinton" أن الثورة عادة ما تليها فترة نقاهة، حيث تخف حدة الاندفاع الثوري، ما يقابلها في علم الأمراض، هدوء الحمى واسترجاع المريض لعافيته تدريجيا، يكتسب بعدها نوعا من المناعة ضد هذا النوع من الحمى، دون أن يعني ذلك بعث أو إنتاج إنسان جديد.[100]

بالمقابل فإن فرصة أية ثورة للنجاح، تتوقف على قوة الطرف المعارض، وحدة الضغط، ووضع النظام المعتل، وعلى مدى وجود التضامن، والترابط بين أفراد المجتمع على مستوى القمة، وعلى مستوى القاعدة، بما في ذلك الترابط العمودي بين القمة والقاعدة، إضافة إلى التوقيت كمصدر تكتيكي مهم، وإسقاطا لذلك تعتبر الثورة السوفياتية خير مثال لذلك، إذ انتهز الثوار فرصة الانتكاسة، التي عرفها الجيش الروسي في الحرب العالمية الأولى لإعلان الثورة، في ظروف من استياء الشعب وتذمره.[101]

لقد خلص "برنتن Brinton " إلى أن أغلب الثورات تشترك في قدر كبير من النتائج، سواء السلبية؛ والتي تتمثل في مخلفات الهدم، والقتل، والإرهاب، والتخريب، التي ترافق كل الثورات على اختلافها، والتي يعتبرها مناهضو الثورات مشكلة في حد ذاتها، في حين يبررها أنصار الثورة، بالوسيلة التي تُبَرَّرُ لغاية أسمى، هي ضرورة التحول.[102]

أما عن أهم النتائج الايجابية فتكمن في:

---

[98]- يعرض" شارلز تيلي - Tilly Charles" كخبير في دراسات الثورات من جهته، إلى مراحل مشابهة لمراحل "برنتن" للمزيد أنظر:

- Harry Eckstein, **Op. Cit**., p.319.

[99] - Ian Shapiro & Casiano Haker Cordon, **Democracy Edges** (United Kingdom: Cambridge university press, 1999), pp.12.13.

[100] - حسن صعب، **المرجع السابق**، ص.342.

[101] -Giuseppe Di Palma, **Op. Cit**., p.80.

[102] - T.R. Gurr, **Op. Cit**., p.70.p.76.p.177.

- أ- إعادة إنتاج القيم، والأفكار، والقواعد الاجتماعية؛ فالثورة تنشب في ظل أفكار وشعارات ومثل عليا جديدة، يكون انتصار الثورة انتصارا لهذه الأفكار والشعارات، فالثورة الفرنسية على سبيل المثال أنتجت شعار:"حرية، مساواة، إيخاء"، وكغيرها من الثورات، فإن الرموز والأساطير الجديدة، تظل منتشرة حتى بعد أن تهدأ الثورة، إذ تصبح جزءا من النسق الفكري والعقائدي للأمة.[103]

- ب- انبثاق حكم جديد، بتنظيم مغاير.[104]

-ج- بروز دساتير جديدة، كمشروع تاريخي جديد،[105] وإعلانات جديدة للحقوق السياسية والمدنية، إضافة إلى أطر جديدة للحكم الشعبي، وخلق أجهزة، وقنوات جديدة، لتمرير سياسات النظام الجديد، كالتنظيمات السياسية المختلفة، وأجهزة المخابرات، والميليشيات.

- د- حلول نخبة جديدة في الحكم محل النخبة القديمة، الأمر الذي يعد كافيا نحو تغيير التصورات، ومراجعة الأجندة السياسية السابقة.[106]

- هـ - انبثاق سُنَّة ثورية جديدة، تصبح جزءا من تقاليد الأمة أو المجتمع، ويصبح لهذه السُنَّة أثرها على حياة الأمة وتاريخها.[107]

على الرغم من إقرار "برنتن Brinton" نفسه بأن الدراسة المقارنة للثورات الأربع، غير كافية لفهم الظاهرة فهما كليا، إلا أنه وُفِّق إلى حد بعيد، في الوقوف على أهم القواسم، والتي يحددها في:

1- إن بين الثورات الأربع اختلافات شديدة، إلا أنها في الوقت نفسه تحتمل إسقاط مفهوم "الحمى الثورية".

---

[103] - Niklas Luhmann, "Evolution themses, The direction of evolution," in: Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, **Op. Cit**., p.236.
- Michael Schmid, **Op. Cit**., p.105.
- أنظر أيضا: حسن صعب، **المرجع السابق**، ص ص.344.345.

[104] - Isaac Deutscher, «roots of bureaucracy, » The Socialist Register, 1969, Vol.6, p.18.

[105] - Jürgen Habermas,. L'intégration républicaine, **Op. Cit**., p.205.

[106] - محمد شلبي، **المرجع السابق**، ص ص.213.112.

[107] - في هذا الشأن يعد النموذج الفرنسي أحسن مثال عن ذلك، إذ طُبعت الثقافة السياسية الفرنسية على مدى سنين عديدة (1871.1848.1830.1789) بسنة ثورية أثرت تأثيرا بالغا على مسار النسق السياسي الفرنسي، وأنظر: حسن صعب، **المرجع السابق**، ص.345.

2- إن الثورات جميعها، تدل على أنه لا يمكن تغيير الثقافة السياسية تغييرا سريعا ومباغتا تحت وطأة الثورة، أو لمجرد تغيير الدساتير والقوانين، ذلك أن الفترة التي تعقب الثورة تظهر أن الثورة لم تغير الناس تغييرا عميقا.[108]

3- إن جميع الثورات التي شملتها الدراسة، تنطلق من وعود عن حياة أفضل،[109] إلا أن جميعها لم تتوصل إلى إنجاز الوعد إنجازا صحيحا وكاملا كما كان مصورا، فالتحدي الأكبر يكمن في مدى تكييف أهداف الثورة بطريقة عقلانية مقنعة، وإلا فإنه سيُنْظر إليها من باب الإخفاق الذي يستوجب ثورة أخرى، فتتحول بذلك الثورة من مجرد "حُمّى" إلى شيء أشبه بالسرطان الذي يتعذر شفاؤه، حال بعض الأنظمة السياسية الجنوبية التي تكثر فيها الانقلابات والثورات بشكل لافت.[110]

على الرغم من أن العديد من المفكرين أمثال "برنتن،C. Brinton"، و"بربرا ابستاين Barbara Epstein" يرون أنه لا يوجد نموذج كامل مضبوط عن نظرية للثورة، أو الممارسة الثورية،[111] إلا أن دراسة الثورات الحديثة، على اختلافها تكتسي أهمية كبيرة للتأثير النظري، والعملي في أنساق العالم الثالث، فدراسة الثورات تمهد الطريق لفهم خصائص الظاهرة، وسياقاتها السليمة.

لقد توصل "برنتن Brinton" إلى أن الثورة تؤثر تأثيرا كبيرا، ومباشرا على مسألة توحيد البلد الذي تقع فيه، مما يتيح إبراز شخصية قومية جديدة للأمة التي تقوم بالثورة، فعلى الرغم من أن الثورات التي درسها "برنتن"، أوصلته إلى أنه من الصعب تغيير أفراد المجتمع تغييرا مهما، بحجم التحول الذي تحدثه الثورات عادة على مستوى المؤسسات، إلا أنها بالمقابل تسهم في دفع الأفراد من السلوك الفئوي إلى السلوك القومي، أو من السلوك الفردي إلى السلوك الجماعي، وهو تحول على درجة عالية من الأهمية، خاصة في الدول التي يسبق فيها نشوء الدولة نشوء الأمة، حال أغلب الدول الأفريقية مثلا.

[108] - حسن صعب، **المرجع السابق**، ص.349.

[109]- Harry Eckstein, **Op. Cit**., p.278.

[110]- Paul Farmer, **Op. Cit**., p.182.

[111]- Barbara Epstein, **Op. Cit**., p.22.